المفوضية الوطنية الارترية للتغيير الديمقراطي

لجنة الشؤون السياسية

خارطة طريق لمسيرتنا السياسية من الديكتاتورية إلى الديمقراطية في إرتريا

مدخل:

لتحقيق التحول الديمقراطي ،وإحلال السلام ،وترسيخ سيادة حكم القانون في بلادنا لا بد من إتباع خارطة طريق ممرحلة بآجال محددة و ملامح واضحة تهدف إلى تحقيق التقدم في العمل أثناء مرحلة ما قبل المرحلة الانتقالية والمرحلة الانتقالية في مجالات بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية والإنسانية .
إن خارطة الطريق هذه لا تهدف فقط إلى تسليط الضوء على مراحل الأداء المختلفة والجدول الزمني لقيادة المعارضة بشكل عام ،بل توضح أيضاً المدى الواسع لتشجيع الإبداع والتطوير وصولاً لتحفيز كافة قطاعات الشعب للمشاركة في المقاومة لتحقيق التحول الديمقراطي .
في مسيرتنا السياسية التي نرى أن تقاد بخارطة الطريق ترسم مستقبل عملنا النضالي يجب أن نمر بخمسة مراحل مختلفة مع فترات متغيرة قبل الوصول للمقصد النهائي :

1 .الفترة ما قبل المرحلة الانتقالية

المرحلة الأولى : تكوين التحالف الديمقراطي الإرتري في 1999م

المرحلة الثانية : ملتقى الحوار الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي2010

المرحلة الثالثة :المؤتمر الوطني للتغيير الديمقراطي 2011

المرحلة الرابعة : سقوط الديكتاتور

المرحلة الخامسة : الفترة الانتقالية هي الفترة التي تمتد من سقوط النظام إلى تكوين حكومة ديمقراطية منتخبة .

المرحلة الأولى : تكوين التحالف الديمقراطي وانجازاته حيال التغيير الديمقراطي

منذ تكوين التجمع الوطني الإرتري في العام 1999م الكيان الذي سبق التحالف الديمقراطي الإرتري .
بدأت فكرة تطوير وعقد مؤتمر وطني يشمل كل أطياف المعارضة الإرترية هدفه الأساسي و توسيع القاعدة الجماهيرية المعارضة للنظام بدلاً من انحصارها في التحالف الديمقراطي الإرتري والتنظيمات المكونة ل ه و خلال الأعوام الماضية ظل النقاش بين العناصر القيادية والكوادر المتقدمة للمعارضة في مختلف مناسبات ونشاطات التحالف الديمقراطي وغيرها ظلت مناقشة فكرة عقد المؤتمر الوطني مستمرة و مع ذلك لم تستطع تنفيذها وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية . منها أن كل التنظيمات لم تستطع الوصول إلى نفس المستوى من الثقة والقبول بالفكرة .

في العام2008 م وخلال انعقاد المؤتمر التوحيدي للتحالف الذي عقد في شهر مايو برزت بصورة جادة ،وأخذت فكرة عقد المؤتمر الوطني للتغيير الديمقراطي ملامحها النهائية وكانت الخطوة الأولى في هذا الطريق إصدار قرار من المؤتمر التوحيدي بعقد هذا المؤتمر وتكليف القيادة المركزية للتحالف لاتخاذ الخطوات العملية لذلك ثم بدأ المكتب التنفيذي بالإعداد لذلك وكانت الخطوة الأولى في هذا الطريق أن دعي إلي ورشة عمل في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا شاركت فيها كل تنظيمات وأحزاب المعارضة، ومنظمات مجتمع مدني حيث تم مناقشة بعض القضايا الأساسية التي يجب أن يرتكز النقاش حولها في الملتقى المرتقب وكانت هذه القضايا هي:

1 -الوحدة الوطنية
2 - آليات إسقاط النظام
3 - خارطة طريق للمرحلة الانتقالية

بعد إقرار القيادة المركزية للتحالف لمقترحات وتوصيات الورشة في جلستها الثانية التي عقدت في الفترة 15-21 يوليو 2009م علاوة على أخذ شهر أغسطس من العام 2009م كإشارة مناسبة فإن القيادة المركزية لم تصمم فقط على عقد الملتقى خلال عام بل كلفت المكتب التنفيذي بتكوين اللجنة التحضيرية ، بدورها وافقت كل تنظيمات التحالف على قرار المكتب التنفيذي القاضي بضرورة أن يكون عدد المشاركين من خارج التحالف أقل من المشاركين من داخل التحالف ومكوناته .

قام المكتب التنفيذي للتحالف الديمقراطي ، بعد قرار القيادة المركزية، بتعيين لجنة مؤقتة من داخله لاختيار العضوية التي يمكن أن تشارك في اللجنة التحضيرية من منظمات المجتمع المدني .

قامت اللجنة وفقاً لمعايير محددة باختيار ثمانية منظمات مثلت كل منها بعضو في اللجنة التحضيرية وبذلك تكونت اللجنة التحضيرية في النهاية من (21) عضوا، (13) منهم من تنظيمات التحالف و(8) من منظمات المجتمع المدني وهكذا عقد ملتقى الحوار الوطني للتغيير الديمقراطي في أديس أبابا في الفترة من 31 يوليو إلى 9 أغسطس 2010م .ويعود الفضل في عقد الملتقي ونجاحه للتحالف الديمقراطي ومنظمات المجتمع المدني الحادبة علي مصلحة الشعب الارتري ويمكن اعتبار هذا الملتقي هو الثاني في تاريخ المقاومة الارترية منذ1947(مؤتمر بيت قرقيس) الذي حضره إباؤنا الأفاضل .

المرحلة الثانية : ملتقى الحوار الوطني للتغيير الوطني وانجازاته حيال التغيير الديمقراطي

عقد ملتقى الحوار الوطني للتغيير الديمقراطي ،هادفا لإنقاذ الشعب الإرتري وتنوعه ، بمشاركة أكثر من 330 مشاركاً بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا من 31 يوليو - 11أغسطس 2010م .وخرج بإعلان أديس أبابا الذي جاء فيه

(نحن قوى التغيير الديمقراطي الساعين نحو تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في بلادنا التأم شملنا في ملتقى الحوار الوطني للتغيير الديمقراطي الذي عقد في الفترة من 31 يوليو — 9 أغسطس / 2010م .

ويأتي اللقاء استمراراً للتقاليد التي دأب عليها شعبنا منذ القدم في معالجة قضاياه الكبيرة والصغيرة على مستوى الوطن أو الإقليم أو حتى في أدنى مستويات التنظيم الإداري والاجتماعي .وجاء انعقاد المؤتمر في ظل (الفوضى) التي تعم إرتريا بسبب وجود ديكتاتور يقوم باضطهاد شعبه ويتركب جرائمه الوحشية ضد الإنسانية بصورة لم يسبق لها مثيل فشعبنا معتقل في زنزانات ووحاويات حديدية ومعتقلات تحت الأرض ، وعلى المستوى الدولي والإقليمي تعتبر ارتريا صاحبة اكبر عدد من اللاجئين .

وقد شارك في هذا الملتقى أكثر من 330 مشاركاً من تنظيمات التحالف الديمقراطي الإرتري العشرة ومن (14) تنظيما من خارج التحالف وممثلين لمنظمات المجتمع المدني من السودان وإثيوبيا والشرق الأوسط وأوربا وأمريكا وكندا واستراليا نيوزلندا ، وقيادات دينية ، الرعيل ، المرأة والشباب وممثلين للاجئين وممثلين المراكز الإعلامية والأكاديميين والأفراد وناشطي حقوق الإنسان .

وكان هدف الملتقى الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي إنقاذ الشعب الإرتري من وحشية النظام الديكتاتوري، وبناء الثقة المتبادلة ، (وتعزيز) الوحدة الوطنية ليعيش الارتريون معا في سلام واستقرار .

لم يناقش المؤتمر الخلافات بقلب مفتوح فحسب بل اعترف بالظلم الواقع ووصل إلى فهم مشترك واحترام متبادل وهذه كانت المؤشرات الهامة في الملتقى .

كما ناقش الملتقى قضايا الخلاف في الوحدة الوطنية (الدين والقوميات واللغة) بقلب مفتوح واحترام متبادل ووصلوا بشجاعة لاتفاق عام بعد أن تمت مناقشة سياسات التفريق والجرائم المرتكبة من حكم الديكتاتور ضد دياناتنا وثقافاتنا ولغاتنا لهدم النسيج الاجتماعي التاريخي للشعب الإرتري وإعادة بناء الثقة المتبادلة التي يحتاجها الشعب الارتري.

كما حيا المؤتمرون الشهيد تسفهوني الذي توفي في حادث سيارة وهو في طريقه إلى الملتقى وأرسلوا تعازيهم الحارة لأسرته.

المشاركون في الملتقى الوطني قسموا في ورش عمل لمناقشة الأوراق المقدمة بروح وطنية مفتوحة والتي ركزت على :

1. **تقييم المقاومة السياسية ضد الديكتاتورية مقدم من قيادة التحالف**
2. **الوحدة الوطنية**
3. **آليات ووسائل التغيير الديمقراطي**
4. **الميثاق الوطني**
5. **المرحلة الانتقالية منذ سقوط الديكتاتور وحتى تشكيل الحكومة الدستورية.**

وبناءا على المناقشات التي جرت خرج الملتقى بقرارات وتوصيات وبيان ختامي صيغ من قبل لجنة صياغة البيان الختامي و تم إقراره في جلسة عقدت مشتركة لجميع المشاركين بعد نهاية ورش العمل.

أصدر الملتقى القرارات الهامة الآتية:

- **عقد المؤتمر الوطني خلال عام .**
- **تعيين مفوضية من 53 عضواً من بينهم ستة نساء للإعداد للمؤتمر الوطني وتقوم المفوضية بالتعبئة و التخطيط لإستراتجية إعلامية ، ومالية، وجمع للتبرعات .**
- **ثم وضعت المفوضية إستراتيجيتها للوصول إلى المؤتمر بأن حددت الأوراق المطلوب إعدادها للمؤتمر بالاتي:**
  - **صياغة مسودة ميثاق وطني**
  - **دستور انتقالي**
  - **نظام أساسي**
- **خارطة طريق سياسية نحو الديمقراطية مع حشد كافة الطاقات والخبرات لتحقيق الهدف .**

<u>(المشاركين بعد نهاية ورش العمل) ؟</u>

المرحلة الثالثة: المؤتمر الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

نعتقد بان هذه المرحلة من أصعب المراحل لأننا سنصعد من استراتجياتنا الرامية لإسقاط النظام وتكوين حكومة انتقالية ومؤسساتها التي ستكون الأدوات الحاسمة للتغيير من الديكتاتورية للديمقراطية. بناءاً على ذلك فمن المهم جداً أن نقيِّم الأوضاع الحقيقة للشعب الإرتري تحت وطأة الديكتاتورية الوحشية .

إن إسياس كدكتاتور يعتمد دائماً على استراتيجيات تقوم على التخويف ، وعدم الرحمة ويستخدم طرق فعالة للإمساك بعناصر القوة ، كما يستخدم الشائعات المغرضة لإذلال معارضيه، وقلب الحقائق، وإظهار الضحية كمجرم، ويصنف كل من يشكك في الشائعات التي يطلقها بأنه عميل للاستخبارات الأمريكية .
وفي قاموس أفورقي فإن الكذب يسمى تنوير الشعب ،والهجوم يسمى الدفاع عن النفس وانتهاك حقوق الإنسان يسمى تنفيذ الأوامر ،و الممارسات الوحشية تعني طاعة القانون أوالقيام بالواجب، و الاغتيال يعني تطبيق القانون
أنه لمن المعلوم إن الشعوب لا تريد الحروب ،وفي إرتريا نجد أن افورقي وحده هو الذي يضع السياسات والخطط ثم يجبر الشعب عليها ، كل ما عليه فعله لجر الشعب إلى المعركة أن يقول البلاد تتعرض لحالة استهداف وغزو خارجي يخطط له (عدو أجنبي متخلف وجبان) ،والذين يعارضون أكاذيبه يتهمهم بضعف الحس الوطني والعناصر الهدامة التي تسعى لتعريض البلاد للخطر وبالتالي فإنهم يعتقلون أو يختفون في ظروف غامضة ..... ألخ ..... ألخ
أصبحت إرتريا اليوم سجنا كبيرا لذا فإن كل شخص يسعى للهروب مرغما مستغلاً أي مناسبة وبأي ثمن ويفضل العيش بجلده في مخيمات اللاجئين في إحدى دول الجوار .
لذا المخرج الوحيد لشعبينا الذي سمم بالخوف والكراهية استئصال هذا الديكتاتور ومؤسساته الإجرامية .فلم يعد سرا على شعبنا إن الوسائل والاستراتجيات الدنيئة للطاغية وأعوانه فقدت الشرعية الداخلية والخارجية مما يستوجب على قوى المعارضة أن تظهر نضجها السياسي لفهم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون لتنجزها دون مساومة أو إضاعة وقت وتصبح جاهزة لنقل القوة لأصحابها الحقيقيين (الشعب الإرتري).

أن أخذنا للديمقراطية كخيار يعني القبول بحكم الشعب الذي يعتبر أعلى سلطة يمارسها بصورة مباشرة من خلال ممثلي الشعب المنتخبين بنظام انتخابي حر ونزيه .
الديمقراطية في الحقيقة والممارسة تعني العدالة إذ يتساوى المواطنون في الحصول على العدالة و الفرص الاقتصادية والخدمات الجماهيرية والمشاركة في العملية الديمقراطية في الواقع فإن الديمقراطية تعني أن الحكومة تخدم وتطيع الشعب وليس العكس .
لاغنى للديمقراطية لتعمل كما عُرفت سابقاً عن دور الشعب الذي يجب أن يشارك في الحياة الجماهيرية ويعرف التزاماته وحقوقه ليصبح مطلعاً بقضايا الجماهير ، يراقب بعناية كيف تستخدم القيادات السياسية والممثلين لسلطتهم ، ويعبر عن آرائه واهتماماته .
الديمقراطية تهدف لإعطاء المواطنين الفرصة للمشاركة المباشرة في القرارات العامة التي تعطي دوراً هاماً لحياتهم مثل الاستفتاء العام للقرارات الكبيرة ، تغيير السياسات و الإجابة على الأسئلة الوطنية المهمة ، المشاركة يجب أن تكون سلمية ومحترمة القانون (الديمقراطية لا تقود إلى الفوضى) ويجب أن تحترم وجهات النظر الأخرى .
الشعب يجب أن يكون قادراً على اتخاذ قرارات واضحة وذكية للتمييز بين الحقيقة والباطل .كما أن مشاركة عضوية مستقلة فاعلة و منظمات غير حكومية مثل منظمات المجتمع المدني في لعب دور مساند لتوضيح الحقائق يعزز الديمقراطية .

المرحلة الرابعة : سقوط الديكتاتور

من الأهمية بمكان دراسة خيارات التغيير إما من داخل النظام أو من قبل قوى المعارضة الإرترية والوقوف على السلبيات والإيجابيات لكل خيار ومن ثم المضي لبذل أقصى مجهود للخيار المفضل وعلى المعارضة الإرترية أن تسعى في بناء قوتها وتعزيزها لإسقاط نظام أفورقي ومن أجل هذا سوف تعمل في تحقيق التالي: -

في المجال السياسية :

تعبئة الشعب الإرتري أينما وجد وتحريك كل الوسائل والآليات (التحالف الديمقراطي للتغيير) ووضع كل ذلك في جبهة متحدة لتحسين الفعالية ورفع الروح المعنوية لكل قطاعات شعبنا في الداخل والخارج مع زيادة المساهمات والدعم المادي والمعنوي للمقاومة من أجل التغيير الديمقراطي في بلدنا .و تنظيم السمنارات والمظاهرات والاحتفالات للإرتريين في الخارج

في المجال العسكري :

- إعادة تنظيم الأجنحة العسكرية للمعارضة وإقرار إستراتيجية عسكرية مشتركة موحدة .
- تنشيط حرب المدن والعصابات .

في المجال الدبلوماسي :

دفع ومساندة قرار الأمم المتحدة بفرض حظر على النظام .

- تنظيم أنشطة دبلوماسية مكثفة تشمل زيارات قيادات المعارضة والمفوضية لدول المنطقة والمنظمات الدولية .

في المجال الاقتصادي :

تحريك الشعب الإرتري لتقديم دعم اقتصادي كبير للمعارضة .
البحث عن دعم اقتصادي دولي من الحكومات والأحزاب والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص .

في المجال التنظيمي :

العمل على خلق آلية للتواصل مع الداخل بتنشيط العمل السري لإيجاد أرضية تساعد العناصر التي تعمل على تغيير النظام من داخل مؤسساته والتنسيق معهم لتأكيد التغيير(الناعم) الذي سيقود إلى الديمقراطية

مهام المؤتمر الوطني للتغير الديمقراطي

1 -إقرار الميثاق الوطني
2 -إقرار خارطة الطريق
3 -إقرار الدستور الانتقالي المؤقت
4 -إقرار إستراتجية إسقاط الديكتاتور
5 -إقرار سياسات وإنشاء مؤسسات ضرورية
6 -تحديد نظام الحكم في الفترة الانتقالية .
7 -تأسيس مجلس وطني مؤقت يمكنه لاحقا إذا توافرت الظروف تكوين حكومة في المنفى تناط به المهام التالية:

1. يختار رئس الدولة وكذلك رئيس السلطة التنفيذية .
2. يجيز الحكومة الانتقالية ويمنحها ثقته.
3. ينشئ مفوضية تعد مسودة الدستور الدائم .
4. يصادق على مسودات مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة الانتقالية.
5. يجيز الميزانية السنوية للحكومة الانتقالية.
6. يشرف علي أداء الحكومة الانتقالية .
7. يقيم مفوضيات (لتسجيل الأحزاب والانتخابات .لإعادة الممتلكات العامة والخاصة.الإحصاء السكاني .لحصر وتصحيح المظالم السابقة . حقوق الإنسان)وكل ما يستدعي إقامة مفوضية متخصصة.

المرحلة الخامسة : مرحلة الفترة الانتقالية.
تعريف الفترة الانتقالية والمهام المنفذة خلالها.

الفترة الانتقالية هي الفترة بين سقوط الديكتاتور وتشكيل حكومة ذات شرعية دائمة منتخبة ديمقراطيا وتنفذ خلالها التالية .

(1) أثناء الفترة الانتقالية يتم اختيار حكومة وحدة وطنية انتقالية من القوى السياسية ومن الشخصيات الوطنية وأصحاب الكفاءات لتتولى إدارة الدولة حتى تشكيل حكومة شرعية دائمة منتخبة ديمقراطيا وهي التي تكون البديل الفوري للدكتاتور بعد سقوطه وتكون سلطاتها محددة بسنتين.

(2) تسير كل الأمور المتعلقة بالدولة وفق القوانين الصادرة من المجلس الوطني. من اجل تحقيق المهام التالية .

- حفظ وحماية كل الحقوق والحريات العامة لكل الإرتريين والاعتراف بحقوق كل المواطنين وحرية التعبير والصحافة للتنظيم والتحرك بدون قيود .
- الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية وبقرارات الأمم المتحدة والإعلان الدولي.

- تحسين صورة إرتريا (الدولة) في المحافل الدولية وإبطال كل المظاهر السلبية في العلاقات الإرترية مع الإقليم والمجتمع الدولي من خلال علاقات دبلوماسية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح الثنائية في المواقف التي ستنعكس على رغبة الشعب الإرتري للعيش في سلام مع كل الإقليم والمجتمع الدولي

- **البحث عن استراتجيات ثنائية وعلاقات جماعية مع كل دول الجوار لتحقيق مصالح واستقرار شعوب المنطقة**

- **إنشاء الأجهزة الأمنية المطلوبة للاستقرار.والنظر في أمر القيادات الأمنية والعسكرية ذات الرتب العالية وتفكيك الاجهزه الأمنية الخاصة (لهقدف) وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية .بحيث تكون معبرة عن مكونات الشعب الارتري**

- **إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، الصحفيين ، الدعاة وسجناء الضمير .وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع وتقديم الرعاية اللازمة لهم .**
- **إلغاء كل القوانين الجائرة و النظم المقيدة للحريات العامة و إغلاق كل السجون التي لا تتوفر فيها المعايير الدولية .**
- **إنهاء كل الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها النظام و التي تنتهك مصالح الشعب الإرتري أو تضعف السيادة الوطنية**
- **إيقاف أنشطة الحزب الحاكم وحظر قيادته من السفر على الأقل حتى استقرار الأوضاع السياسية وإجراء المسائلة القانونية العادلة .**
- **الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية ثرواتها من الضياع والفساد**

- **إلغاء كل الوثائق الاستثنائية التي شرعها النظام بما في ذلك القوانين و الدستور الذي لم يطبق والتشريعات التي تخص الانتخابات والأحزاب السياسية .**
- **إنهاء كل الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها النظام التي تنتهك مصالح الشعب الإرتري أو تضعف السيادة الوطنية .**

- **تعليق الخدمة العسكرية لفترة ثلاثة سنوات والتسريح الطوعي للمجندين بحيث لا تحدث أي تأثير على المهام الاعتيادية للأجهزة العسكرية والأمنية .**
- **تقليل حجم القوات الإرترية وإعادة تشكيل هيكلها وفق معايير تهدف لإشراك جميع مكونات الشعب الإرتري .**
- **إعادة هيكلة الميزانية المخصصة للأجهزة الأمنية بطريقة لا تعيق الأعمال النظامية والدور القانوني كماهو منصوص عليه في الدستور الانتقالي .**
- **منع المؤسسات العسكرية والأمنية من التدخل في الشئون السياسية**
- **توجيه مؤسسات الجيش والأمن لحماية الأمة والدستور والحريات العامة والمساهمة في التنمية الوطنية**
- **عدم التزام الحكومة الانتقالية بأي اتفاقات عسكرية وأمنية موقعة من النظام السابق إذا تعارضت مع مصالح الشعب الإرتري أو انتقصت من سيادة الأمة .**
- **العمل على مصادرة ممتلكات النظام ومؤسساته الاقتصادية لصالح الشعب والخزينة العامة**
- **عدم التزام الحكومة الانتقالية بإعادة الديون العسكرية والأمنية التي حصل عليها النظام الحالي .**
- **ضمان حرية الاستثمارات المحلية والأجنبية مع إعطاء خصوصية للاستثمارات المحلية .**

- **توفير حوافز تشجيعية للمستثمرين الأجانب الذين يقوموا بتوظيف المواطنين في أعمالهم الخاصة**
- **العمل والتواصل مع الدول الشقيقة والصديقة لتوفير الدعم والمساعدات المالية والتبرعات والقروض طويلة الأجل ، ودعوة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمحلية لمساعدة الحكومة الانتقالية لتعزيز التنمية والاستقرار في إرتريا.**
- **استغلال كل الثروات والموارد الحيوية لتنمية الاقتصاد الوطني والناتج الوطن ي والإيرادات الوطنية وتامين الاكتفاء الذاتي.**
- **الاتجاه نحو تأسيس اقتصاد السوق الحر و الاعتراف وحماية حقوق المواطنين في الملكية الفردية**
- **العمل على إعادة اللاجئين الإرتريين إلي مدنهم وقراهم التي نزحوا منها وتمكينهم من المساهمة في عجلة التنمية في بلادهم.**

اللجنة السياسية
المفوضية الوطنية الارترية للتغيير الديمقراطي

2011/3/30م

ملاحظة: في حالة وجود تباين في النص العربي والانجليزي فان الأصل هو النص الانجليزي.